



التوصيات المستخلصة

المؤتمر العربي الثاني للأراضي

22-24 فبراير 2021 - القاهرة، مصر

- ينبغي الاعتراف بالنظم العرفية لحيازة الأراضي واستخدامها وإدماجها تدريجياً في النظام القانوني الرسمي. ولا بد من الاعتراف بالسياسات المتعلقة بالرعي.
- ينبغي دعم التخطيط وتخطيط استخدام الأراضي عن طريق اتباع أساليب لإدارة الأراضي تتسم بالمرونة والحدائق، وتهدف إلى التكيف مع التغيرات الديمغرافية السريعة والاعتبارات البيئية في المنطقة.
- ينبغي تعزيز حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية عن طريق حماية حقوق المرأة في الميراث، وتشجيع استخدام عقود الزواج والملكية المشتركة وقت الزواج. علاوةً على ذلك، ينبغي أن يهدف هذا التدخل إلى زيادة وعي النساء بحقوقهن وبإجراءات المطالبة بها، ودعم إصدار الوثائق المدنية اللازمة (وإعادة إصدارها) لإضفاء الطابع الرسمي على حقوق السكن والأرض والملكية، خاصةً في سياقات النزوح. وهناك حاجة إلى مراجعة الأدبيات التي تبحث في مسألة وصول المرأة إلى الأراضي لسد الفجوات المعرفية وتوفير الأدلة ووضع تدخلات موجهة بشكل أفضل.
- ينبغي للمرأة أن تؤدي دوراً أكثر نشاطاً في إدارة الأراضي وتنظيمها، وينبغي إشراكها في جهود بناء السلام المتصلة بحقوق السكن والأرض والملكية لضمان التوصل إلى حلول مستدامة.
- ينبغي وضع خطط إسكان وطنية جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية. وللقيام بذلك، يجب على الحكومات التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والبنوك الدولية.
- ينبغي تعزيز مشاركة القطاع الخاص في جميع مجالات التنمية، فضلاً عن مجتمع الأعمال التجارية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ينبغي تحفيز التمويل المبني على الأراضي من أجل تحقيق الحوكمة المحلية الفعالة ودعم توفير البنى التحتية والخدمات العامة. وينبغي إشراك جميع الأطراف المعنية، لا سيما المستفيدين، في هذه العملية.
- ينبغي تحقيق التوازن بين تطبيق سياسات التمويل المبني على الأراضي الرامية إلى تحسين فرص حصول الفئات ذوي الدخل المنخفض والادني على الأراضي المخصصة للإسكان الميسور التكلفة،

تشكل الأراضي مصدرًا لكسب الرزق، وجزءًا من هوية الأشخاص، وموردًا يمدهم بالقوة. وإن اتباع نهج حوكمة الأراضي الرشيدة لمعالجة قضايا الأراضي من شأنه أن يدعم تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والسلام والاستقرار ويعزز حقوق الإنسان في المنطقة العربية. تهدف هذه الوثيقة إلى تلخيص أهم التوصيات التي ينبغي إيلاء الاهتمام لها على نحو عاجل من ضمن التوصيات المنبثقة عن جلسات المؤتمر المتعددة الرامية إلى تحقيق حوكمة الأراضي الرشيدة في المنطقة. ولقد أدرجت معلومات أكثر تفصيلاً عن التحديات والتوصيات في التقرير الخاص بالفعالية.

- ينبغي تطبيق نهج يربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام على قطاع الأراضي لتعزيز جهود بناء السلام.
- ينبغي إصلاح نظم إدارة الأراضي للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية التي تواجهها المنطقة، بما يشمل تغير المناخ، وتدهور الأراضي، وندرة المياه، والنزاعات على موارد الأراضي، والتوسع العمراني غير المنظم.
- ينبغي إصلاح عمليات تسجيل الممتلكات والأطر القانونية ذات الصلة وتحديثها من خلال أتمتة عمليات تسجيل الأراضي وتحديثها، وتوفير الخدمات الإلكترونية، والسماح للجهات التابعة للقطاع الخاص والبنوك بالوصول إلى البيانات المتعلقة بالأراضي. وينبغي أن تسمح إجراءات تسجيل الأراضي بقدر من المرونة والعملية بدلاً من الإجراءات الصارمة التي يتبعها المساحون والتي تتم بدرجة من الدقة تصل إلى القياس بالمليمتر. وينبغي إنشاء نظم مركزية للأرشفة الإلكترونية والرقمية لإثبات ملكية الأراضي والممتلكات، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع وفي المناطق التي يعود إليها النازحون وتُجري فيها عمليات إعادة الإعمار.
- هناك حاجة إلى اعتماد نهج لإدارة الأراضي للوفاء بالفرص (أي نهج ملائمة للأغراض المنشودة) لتسريع العمليات البيئية والمكلفة والتي لا يمكن لمعظم الناس الوصول إليها، بما يشمل استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الـ"بلوك تشين" لتحسين الشفافية في المعاملات ذات الصلة بالأراضي. وينبغي أن تكون هذه التكنولوجيا مصحوبة بتعزيز مؤسسي وتنمية للقرارات وإصلاح تشريعي لضمان تحقيقها للفوائد المنشودة منها.

والتدابير التي تضمن أن تظل هذه المساكن ميسورة التكلفة على المديين المتوسط والطويل.

- **ينبغي ضمان أمن الحيازة قبل البدء في جبر الضرر.** ويلزم التنسيق مع الجهات القانونية الفاعلة لحماية حقوق النازحين داخليًا واللاجئين، فضلاً عن العمل على المستوى المؤسسي من حيث تعزيز القوانين التي تحمي حقوق اللاجئين وزيادة وعيهم بحقوقهم وفهمها.
- **ينبغي وضع آليات انتقالية لإدارة الأراضي** لتمكين النازحين والعائدين والمجتمعات المحلية الضعيفة من التعافي وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع مع حماية حقوقهم في السكن والأرض والملكية.
- **ينبغي رفع مستوى التدخلات والمبادرات في حالات النزاع** لتشمل حقوق البدو والرعاة واللاجئين والأقليات العرقية وتحميها، وذلك من خلال اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان وشامل للجميع.
- **ينبغي تعزيز دور الأوساط الأكاديمية** في تنسيق الإجراءات بين الشركاء من القطاعين العام والخاص، وبين المؤسسات والمنظمات الوطنية والمحلية، وكذلك دورها في إعادة ربط العلم والأبحاث بعمليات وضع السياسات وصياغتها.
- **ينبغي وضع استراتيجيات لتنمية القدرات** إلى جانب استراتيجيات وطنية بشأن حوكمة الأراضي تسمح للشباب والنساء بالمساهمة بفعالية.
- **ينبغي إشراك الشباب على نحو فعال في عمليات وضع السياسات المتصلة بالأراضي.** ويتعين على الحكومات أن تعمل على جعل تنظيم الأراضي أكثر سهولة من خلال توفير أدوات للتمكين الاقتصادي، وسن تشريعات وقوانين تعزز من قدرة الشباب على الوصول إلى المعلومات والانخراط في عمليات صنع القرار.
- **ينبغي توحيد جهود صناع القرار والمجتمع المدني الذين يدعون إلى إصلاح السياسات** ويُعزّون بحقوق الأراضي المكفولة في إطار قوانين الشريعة الإسلامية لتحقيق التحسن المنشود.
- **ينبغي وضع نظم لرصد قضايا الأراضي** تساعد على اتخاذ إجراءات الاستجابة اللازمة في الوقت المناسب، ويمكن الاسترشاد بها عند وضع الاستراتيجيات المستقبلية. وينبغي تحسين مستوى جمع بيانات الأراضي من خلال مؤشرات قابلة للمقارنة بحيث يصبح الوصول إليها أكثر سهولة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين التعاون بين مختلف الهيئات الحكومية والحكومات والأطراف المعنية الأخرى داخل النظام الأيكولوجي للبيانات.

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE



THE WORLD BANK
IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP



GLTN
GLOBAL LAND TOOL NETWORK



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra



giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

دائرة الأراضي والأماكن
Land Department

